التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمغرب: ما هي أهم الدروس المستفادة؟

Foreign trade and foreign direct investment in Algeria and Morocco: What are the most important lessons learned?

د. حفيظ إلياس
المركز الجامعي البيض – الجزائر
iliashafid@yahoo.fr

د. بن علال بلقاسم
المركز الجامعي البيض – الجزائر
benallal.belkacem@outlook.fr

تاريخ الإرسال: 15-04-2018
تاريخ النشر: 29-10-2018

Abstract:
This study focuses on the determinants of foreign direct investment (FDI) as an international phenomenon that contributes to linking countries' economies to each other through the policies of the host countries. Algeria and Morocco paid great attention to attracting this resource in terms of enacting legal legislation and providing fiscal and fiscal incentives, Commercial and customs obstacles that prevent the flow of foreign capital. The results of this paper have shown that the inflows according to the annual statistics have varied between the two countries as a result of the investment environment and the business climate in which each country is available. Ongoing trade agreements adopted by these two countries and the agreements concluded in the field of foreign trade have affected the volume of incoming flows.
Key words: Foreign direct investment, Foreign trade, Business Climate, International agreements.

مقدمة:

تعتبر حركية رأس المال الأجنبي من أهم الدعائم التي نادى بها النظام الرأسمالي تحت مظلة العولمة، فرغم الفوارق التي تميز دول العالم من حيث التقانة وأساليب الإنتاج والوفرات الطبيعية، إلا أن التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي، التجاري والمالي يضل القاسم المشترك الذي يضم هذه الاقتصاديات، حيث ارتبطت تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد ارتباطا وثيقا بتطور التجارة الخارجية، ذلك أن السياسات والاستراتيجيات التي بادرت بها الدول في مجال التجارة الدولية أعطت نقلة نوعية للتخصص الإنتاجي في ظل المزايا النسبية التي تتوافر عليها هذه الدول.

لقد اختلفت الدراسات والإيديولوجيات القائمة على تفسير حركية رؤوس الأموال الأجنبية وعلاقتها بالتجارة الدولية ما بين حساسية هذه التدفقات لدرجة الانفتاح التجاري، على أن الدول التي تبنت اتفاقيات التبادل الحر حققت مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي خاصة تلك الأنماط الباحثة عن الأسواق الجديدة للتوسع في الإنتاج والاستفادة من اقتصاديات الحجم والقضاء أو الهروب من المنافسة الشرسة التي تهددها في عقر دارها. ولكن في المقابل بررت المناهج الأخرى من الدراسات مفهوم مغاير للعلاقة الرابطة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية من حيث درجة الحماية والتقييد التي تلعب دورا هاما في انسياب الاستثمار الأجنبي بحجة أن الشركات العابرة للقوميات تسعى إلى تعظيم أرباحها عن طريق توطين مشاريعها داخل البلدان التي تفرض قيودا كمية ونوعية على الواردات قصد تلافي هذه التكاليف.

تعتبر عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لكل من الجزائر والمغرب من أولويات الخطط التنموية وفق ما ترجمتها الإصلاحات الهيكلية التي تبنتها السلطات المعنية، وذلك لما يوفره من مزايا تستفيد منها الاقتصاديات المستقطبة في مجال الإنتاج والتشغيل وتوفير رؤوس الأموال مع نقل التكنولوجيات الحديثة والمتطورة وذلك في ظل تراجع الإيرادات العامة لهذه البلدان. ولقد لوحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت تطورا ملحوظا في السنوات الماضية عقب إصلاحات الانفتاح الاقتصادي والتجاري لهذه الدول كما ساهمت الاتفاقيات المبرمة للتبادل الحر بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي في توسيع وتيرة التنمية والرفع من حجم التدفقات الواردة حتى أصبح هناك تأثير متبادل بين التجارة الخارجية وتدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية دراسة المناخ الاستثمار لكل من الجزائر والمغرب مع استعراض أهم التشريعات المقننة في مجال الاستثمار والتجارة لنحاول الوقوف على أهم المؤشرات الدولية لتقيم مناخ الاستثمار ومكانة دول محل الدراسة منها.

أولا - الأدبيات الإقتصادية:

يضاف إلى ذلك حجج ومعايير أخرى تم اعتمادها من قبل مؤيدي السياسة الحمائية والتي تتمثل عموما في تلك الإيرادات المحققة من خلال الرسوم الجمركية المفروضة والتي تعتبر أداة من أدوات الإنتاج التجاري التي اعتمدت من قبل الدول الأوروبية لإنعاش ميزانية الدولة من جهة والحفاظ على الصناعات الناشئة من جهة أخرى، خاصة ما قامت به المملكة المتحدة من فرض رسوم جمركية على الواردات من الإنتاج الزراعي في بداية القرن التاسع عشر لحماية صناعتها الغذائية وحماية المزارعين البريطانيين كما عرف آنذاك "بقوانين الذرة الشهيرة " (Corn laws Famous)، و كما طبقت كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية في غضون نهاية القرن التاسع عشر بعض الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية وذلك لحماية الصناعات الفتية[1].

لقد حاول (Markusen,1984) تحليل العلاقة الرابطة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية من خلال الاستراتيجيات المنتهجة من قبل الشركات متعددة الجنسيات في تعظيم أرباحها بالتفضيل بين التصدير منتوجاتها إلى الخارج أو خدمة الطلب الأجنبي داخل اقتصاده المحلي حيث أصدر Markusen مقال سنة 1984 بعنوان « Multinationals,Multi-plant economies and the gains from trade »، شرح من خلال هذه العلاقة بالاعتماد على فرضية عدم كفاية الأسواق (Imperfection des marchés)، فحسب Markusen فإن الشركة متعددة الجنسيات تقدم على عملية الاستثمار الأجنبي بإنشاء وحدة إنتاجية في الخارج مفاضلة على التصدير ، إذا كانت التكاليف الإضافية الثابتة لخلق وحدة إنتاج جديدة أقل من مثيلاتها إذا قررت نفس الشركة بناء وحدة إضافية في بلدها الأصلي كما وتستثمر الشركات خارج بلدها الأصلي حسب Markusen تجنبا أيضا لتكليف التصدير كمصاريف النقل والتأمين والعوائق الجمركية[2].

كما دعم (S.L.Brainard[1997]) المنطق الذي جاء به Markusen بفكرة جديدة سماها بالإنتاج الجواري والتركيز الإنتاجي (la notion de proximité et de concentration de production)، فعلى حد اعتباره فإن قرار التصدير او الاستثمار في الخارج هو دالة تابعة للتفضيلات ما بين المزايا المكتسبة والعوائد المحققة لتقريب الإنتاج للمستهلكين الأجانب (Proximité avec la demande locale) أو تلك العوائد المحققة من التركيز الانتاجي للبلد الأصلي للاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم (Economie d'échelle)[3]، حيث نلاحظ أن Markusen قدر ركز على اختلاف التكاليف أما Brainard فقد ركز على اختلاف العوائد.

فإذا كانت عوامل الإنتاج متماثلة بين الدول، وتبنت هذه الأخيرة إجراءات تقييدية بزيادة الحواجز الجمركية فضلا على تغيير تكاليف النقل، فإن عوائد الشركات متعددة الجنسيات تنخفض وتتدهور إذا اعتمدت على تركيز إنتاجها في بلدها الأصلي، ومنه إذا فاقت مزايا الإنتاج الجواري مزايا التركيز الإنتاجي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيحل محل التجارة الخارجية على حد اعتبار كل من ([1998] Markusen & Venables)[4]. كما اشتملت بيانات عينة التجارة البينية مع الاقتصاد الماليزي على 59 بلد غطت الفترة ما بين 1991-2009 و ذلك من خلال سلسلة البيانات (Panel Data) باستعمال طريقة المربعات الصغرى المجمعة (« POLS » Pooled Ordinary Least Square) وطريقة الآثار الثابتة (Fixed-effects « FE ») والآثار العشوائية (« RD » Random-effects) مع استعمال أيضا طريقة (Hausman-Taylor « HT » method)، حيث أوضحت نتائجها بعد النمذجة القياسية أن العلاقة التي تربط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مع تطور التجارة الخارجية في ماليزيا هي علاقة تكاملية " Complementary relationship between FDI and Trade"

في دراسة بعنوان (Investissement direct à l'étranger et performance à l'exportation) قدمها (Raphaël Chiappini,2013)[5] لفحص العلاقة بين مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر وتدفقات التجارة الخارجية الثنائية لأهم ثلاث بلدان مصدرة في الإتحاد الأوروبي وهي: ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وذلك باستعمال نموذج ديناميكي (Panel dynamique) والمقدر بطريقة (Méthode des moments généralisés MMG)، حيث غطت البيانات المتوافرة الفترة ما بين (1996-2008) بالنسبة لفرنسا وألمانيا والفترة (2000-2008) بالنسبة لإيطاليا وذلك مع 28 بلد شريك تجاري، وهي بلدان أعضاء لدى (OCDE)، حيث تمثل هذه العينة (28 بلد) ما يعادل 76%، 79%، 74% من الصادرات السلعية لفرنسا وألمانيا وإيطاليا على التوالي سنة 2008 ومثلت أيضا 89% ،86% ،88% من مخزون الاستثمار الأجنبي الصادر لفرنسا وألمانيا وإيطاليا على التوالي في نفس السنة. ولقد استنتج الباحث من خلال النماذج القياسية المستعملة في الدراسة أن العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة والصادرات السلعية الثنائية هي علاقة تكاملية (Relation de Complémentarité) لكل من ألمانيا وفرنسا وهذا ما توافق على حسب الباحث مع النماذج النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر العمودي (IDE Vertical) لـ (Helpman,1984) ونموذج KK المطور من قبل (Carr et all,2001) والذي أثبت أن الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر هما متكاملان ما بين الدول المتقدمة والدول الناشئة. على خلاف ألمانيا وفرنسا، فقد أثبتت النتائج أن هناك علاقة احلالية ما بين الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي بالنسبة لإيطاليا.

أما (J.L,Mucchielli et all,2000)[6] في دراسة بعنوان:(Investissement direct à l'étranger des firmes multinationales Françaises et relations commerciales avec leurs filiales) قدمت سنة 2000، حاول الباحثون من خلالها تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر القائمة من قبل الشركات متعددة الجنسيات وفروعها في الخارج، حيث تم التركيز في هذه الدراسة على الشركات الفرنسية.كما واشتملت العينة على 421 شركة لتحدد بعد ذلك طبيعة المبادلات التجارية بين الشركة الأم وفروعها في الخارج (Commerce intra-firme).

اعتمدت الدراسة على نموذج قياسي يتكون من ثلاث مجموعات تضم كل مجموعة عدة متغيرات والتي تمثل المحددات الأساسية للنشاط التجاري وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر.حيث ركز الباحثون في المجموعة الأولى على المتغيرات الكلية والتي اشتملت على الناتج المحلي الخام (PIB) لقياس حجم السوق، والمتغير (Dist) لقياس المسافة الجغرافية بين البلدين، حيث ينظر إلى هذا الأخير على أنه يتجه عكسيا وحجم المبادلات التجارية بسبب ارتفاع تكلفة النقل والتصدير، أما المجموعة الثانية فقد احتوت على بعض المتغيرات التي تحدد حجم النشاط الخارجي للشركة والمقدر بعدد الموظفين الذين يشتغلون في الخارج في الفروع التابعة للشركة الأم والممثلين في المتغيرين (Efpays) وهو حجم العمالة للبلد، والمتغير (Efzone) وهو حجم العمالة في المنطقة أو الإقليم. حيث اعتمد الباحثون على فرضية (Blonjgen,1999)[7] وهي أن مستوى الإنتاج الأجنبي للشركة الأم يقدر بحجم عدد الموظفين في الخارج لهذه الشركة، وأخيرا ضمت المجموعة الثالثة حزمة من المتغيرات الخاصة بخصائص كل شركة مستثمرة في الخارج و التي اعتمدتها أيضا دراسات ميدانية أخرى كتلك المقدمة من قبل (Roberts et Tybout,1997)[8] و(Bernard et Jensen ,1997)[9] وهي متغيرات خاصة بالمزايا التنافسية للشركة وكثافة التكنولوجيا الحديثة المدرجة في العملية الإنتاجية (RD)، حجم رأس المال (KL) والدعاية والإشهار (PUB).

لقد استعمل الباحثون طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (MCO) لقياس العلاقة بين المتغيرات، فأظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين الصادرات الكلية والاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة تكاملية وذلك خصيصا في ظل نظام التجارة القائمة بين الشركة الأم وفروعها في الخارج (Intra-firme)، أما الصادرات بين الشركات الأجنبية (Inter-firme) فقد أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين المتغيرات الأساسية (IDE, Exportations) هي علاقة إحلالية، أما فيما يخص طبيعة العلاقة بين

تدفقات الاستثمار الأجنبي والواردات فقد أوضحت النتائج بأنها تكاملية للنوع (Intra-firme) وضعيفة أو معدومة في النوع (Inter-firme) في أغلب الحالات، وعليه وحسب تقدير طريقة المربعات الصغرى لهذه الدراسة فإن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ:10% من شأنها أن ترفع من مستوى الصادرات بـ:2.4% والواردات بـ: 0.2%.

ثانيا- إصلاحات التحرير التجاري ومناخ الاستثمار في الجزائر والمغرب:

يعتبر إيداع ملف ترشح الجزائر للعضوية في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (GATT) عام 1987 أول خطوة للتوجه نحو التحرير التجاري بسبب هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي أكدته الأزمة البترولية لعام 1986، حيث حاولت الجزائر أن تركز على ثلاث نقاط أساسية من خلال هذا التوجه والتي تمثلت أساسا في تنويع المبادلات التجارية عن طريق تحرير التجارة الخارجية مع رفع المستوى العام لتنافسية القطاع الصناعي وتهيئته لمواجهة المنافسة الدولية ثم ضبط ومراقبة النمو المفرط لواردات المواد الغذائية[10].

أضف إلى ذلك فإن توقيع الاتفاق الأول مع صندوق النقد الدولي (FMI) في مارس 1989 أكد نية الحكومة على الالتزام بالتحولات الليبرالية التي فرضتها الهيئات الدولية تعهدت من خلالها الجزائر على المضي في العملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية، والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف، فمنطق التحرير التجاري جسده المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري 1991[11].

تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992 تزامنا مع تردي الوضع الاقتصادي والأمني في البلاد ترجم من خلال المؤشرات الكلية لارتفاع مستوى المديونية الخارجية وعجز الميزانية وتراجع إيرادات الدولة مع ارتفاع مستويات التضخم، وقد فرضت هذه الأوضاع على السلطات التوجه نحو الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والرضوخ للوصفات العلاجية المقدمة على كافة القطاعات، وقد اعتبر ذلك التوجه اختيار لا بد منه لضبط المؤشرات. والجدير بالذكر أن السلطات المعنية تبنت آنذاك ترسانة من التشريعات القانونية استمدها المشرع الجزائري من القانون الدولي وكرسها في النظام الداخلي وهو مبدأ الحرية في المجال الصناعي والتجاري وتحرير حركية رؤوس الأموال، وهو ما ترجمته المواد التي تضمنها قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض كما رخص في المقابل المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني.

كما شهد قطاع التجارة الخارجية آنذاك إصلاحات تجسدت في إلغاء القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 وذلك على عدة مراحل، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية بتخفيض الحد الأدنى للرسوم مع حصر قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاث مواد فقط، والتي تم إلغاؤها في عام 1995، حيث أنه وبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية[12].

وبالنظر إلى الاقتصاد المغربي، نجد أن المغرب التزم بسياسة استباقية مبنية على الانفتاح لجعل التجارة رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال تعزيز الاندماج في المنطقة الأورومتوسطية، مع تعزيز الشراكة مع الدول الإفريقية والعربية، حيث انتهج المغرب إصلاحات هيكلية منذ مطلع الثمانينات عن طريق تبني استراتيجيات تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية وتطوير قطاع التصدير وفتح آفاق جديد للمنتج الوطني أمام الأسواق الخارجية، حيث جاء قانون 1993 ليلغي قائمة المنتوجات الممنوعة من الاستيراد إلا في حدود ضيقة مع إلغاء الحواجز الكمية وخفض الحقوق الجمركية التي كانت تعتبر أداة هامة لحماية الصناعات الوطنية[13].

إن الانفتاح على العالم الخارجي اعتبر من الخيارات الإستراتيجية للمغرب لتفعيل ديناميكية النمو والاستفادة من مزايا تدفقات رأس مال الأجنبي ونقل التكنولوجيا المتطورة والمعرفة والأساليب الحديثة للإنتاج حيث دعم هذا الخيار بعقد اتفاقيات شراكة ثنائية ومتعددة الأطراف دعمت مسيرة المغرب وأعطت نقلة نوعية في قطاع التجارة الخارجية، فعقب انضمامها إلى الاتفاقيات العامة

للتعريفات الجمركية في عام 1987 وأصبحت عضوا في منظمة التجارة العالمية منذ 01 يناير 1995، وقع المغرب عدة اتفاقيات التبادل الحر (Accords de libre échange ALE) مع الاتحاد الأوروبي عام 1996، والاتفاقية المبرمة مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي ضمت 18 بلد من مجموع 20 بلد (باستثناء جيبوتي وجزر القمر وموريتانيا والصومال)، حيث تضمنت هذه الاتفاقية تحرير تدريجي للمبادلات التجارية على 10 سنوات ابتداء من 01 يناير 1998، وفي عام 2000 تم عقد اتفاق تبادل الحر مع مجموعة (Association européenne de libre-échange AELE) وهي المجموعة الأوروبية للتبادل الحر تضم كل من سويسرا والنرويج وأيسلندا وليشتنشتاين، حيث تم الاتفاق على إنشاء منطقة صناعية للتبادل الحر في 2012 مع كل دولة على حدة بخصوص المنتجات الفلاحية[14].

الجدول (01) : مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) (%)

المؤشرات	1990	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم التجارة السلعية / PIB	36.60	56.94	63.30	60.49	60.36	58.47	57.22	56.88	53.51
صادرات السلع والخدمات/PIB	23.44	41.17	47.20	38.44	38.78	36.89	33.21	30.52	23.56
واردات السلع والخدمات/PIB	24.93	21.35	24.07	31.42	28.60	28.45	30.40	31.98	36.78
مؤشر التغطية	117	141	226	141	155	142	118	107	73
مؤشر الانفتاح التجاري	48.38	62.52	71.27	69.86	64.47	65.40	63.60	62.36	60.35

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات:

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) -قاعدة بيانات البنك العالمي (DATABAES of BM)
- التقارير السنوية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Unctad) لعام: 2013،2014،2015.

أما من حيث الحصيلة الإجمالية للصادرات، فيلاحظ من خلال التقارير الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للسنوات الماضية أن الصادرات الوطنية الجزائرية عرفت عدة مستويات ارتفاعا وهبوطا على مدار العقدين الماضيين، حيث بلغ المستوى الإجمالي للصادرات الجزائرية حوالي 12880 مليون دولار عام 1990 لترتفع بعد ذلك إلى 22031 مليون دولار في عام 2000 أي بنسبة 71.04% بعد عشر سنوات حيث يمكن إرجاع ذلك إلى زيادات الطاقات الإنتاجية في مجال المحروقات استجابة إلى الطلب العالمي المتزايد وإلى ارتفاع أسعار البترول لاسيما وأن المحروقات تمثل حوالي 97% من إجمالي الصادرات، كما أن هذه الفترة تزامنت مع اتفاق الشراكة الأورومتوسطية مع الجزائر ضمن إعلان برشلونة 1995 الذي يهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط وذلك بالإلغاء التدريجي لكافة القيود الجمركية التي تحول دون التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

حيث يمكم القول أن اتفاق الشراكة هذا يتم بين اتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا و فنيا مكون من أكثر من 15 دولة صناعية بمستوى دخل فردي مرتفع وسوق كبير وإنتاج وفير وقدرة تنافسية عالية مع، مع بلد صغير متخلف يعتم على إنتاج وتصدير منتوج وحيد وهو المحروقات، وهو برنامج يعتمد علي بعدين أساسيين يتمثلان في الإلغاء التدريجي لكل التعريفات الجمركية المطبقة من قبل الجزائر على الواردات الصناعية كما ذكرا سابقا بما يفضي ذلك إلى إقامة منطقة تبادل حر بعد 12 سنة من سريان الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2002 من جهة، ومن جهة أخرى تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برنامج MEDA و ذلك قصد المساعدة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية[15].

وتشير بعض الدراسات أن التفكيك الجمركي من جانب واحد سيكون له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري على عدة اتجاهات، كما ستواجه المؤسسات الجزائرية إثر ذلك واقعا جديدا يطرح فرصا وتحديات هامة في ظل المنافسة القوية من قبل المؤسسات الأوروبية بفعل التفكيك و الإلغاء الجمركي، ولعل أهم الفرص المتاحة أمام المؤسسات الجزائرية للاستفادة من

اقتصاديات الحجم الكبير هو حجم السوق الأوروبي الذي يضم أكثر من 380 مليون مستهلك بمتوسط دخل فردي يضاهي 20 ألف دولار سنويا، ومن زاوية معاكسة نقول بأن التحدي الهام الذي يواجه المؤسسات الوطنية هي تلك المنافسة الشرسة للسلع الآسيوية والأمريكية داخل السوق الأوروبية، خاصة وأن الإتحاد الأوروبي قام بإبرام اتفاقيات تحرير التجارة مع الدول الأمريكية ولآسيوية في إطار انضمام دولة إلى منظمة التجارة العالمية وتبني مبدأ الدولة الأولى بالرعاية[16].

وحسب معطيات الجدول الموالي نلاحظ أن حصيلة الصادرات الجزائرية قد ارتفعت إلى 55053 مليون دولار عام 2010 أي بنسبة زيادة تفوق 149% نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، حيث حققت الجزائر فوائض مالية معتبرة دعمت احتياطات الصرف للبلاد، كما مكنتها من تبني سياسة مالية توسعية للنهوض بالقطاعات الإستراتيجية من خلال تبني برامج تنموية و تحقيق بنية تحتية ملائمة، لترتفع بعد ذلك في السنة الموالية إلى ما يقارب 73789 مليون دولار ثم انخفضت بنسبة 2.57% في عام 2012 لتصل إلى 71886 مليون دولار أمريكي. وظلت صادرات الجزائر في تراجع مستمر في السنوات الأخيرة لتصل إلى أدنى قيمة لها عام 2015 حيث قدرت بـ:37787 مليون دولار أمريكي بسبب تراجع الطلب العالمي على البترول إذ قدر سعر البرميل الواحد أقل من 42 دولار، فمن خلال الإحصائيات المعروضة نقول بأن ارتفاع و تراجع حصيلة الصادرات في الجزائر يرد أساسا إلى التقلبات الحادة في أسعار النفط، إذ أفصحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عن إحصائيات قام بها المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك أن نسبة مساهمة الطاقة والتشحيم في الصادرات الإجمالية قد بلغت حوالي 94.54% خلال عام 2015 وقد انخفضت عوائدها بـ:40.76% مقارنة بعام 2014، في حين لا تمثل نسبة صادرات المواد الغذائية من إجمالي الصادرات الجزائرية إلا 0.62 %و قد تراجعت قيمتها مقارنة بعام 2014 بـ:27.55%، في حين لم تتعدى سلع المعدات الصناعية 0.05% من إجمالي الصادرات خلال نفس السنة، حيث يوضح الجدول الموالي تطور حصيلة تركيبة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2015:

الجدول (02): تطور حصيلة تركيبة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2014 (الوحدة: بالمليون دولار)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات النفطية	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804	62960	60304
الصادرات خارج المحروقات	904	1184	1332	1937	1066	1526	2062	2082	2014	2582
المجموع	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71886	64974	62886

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للجمارك، الجزائر على الموقع التالي:

- http://www.douane.gov.dz/

مقارنة بالاقتصاد الجزائري، نلاحظ أن المغرب قد حقق نمو ملحوظ في قطاع التجارة الخارجية وذلك راجع إلى تحسن الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية وإلى تركيبة الصادرات المتنوعة التي لم تتأثر نوعا ما بالصدمات الخارجية، ولعل المؤشرات التي يستعرضها الجدول (02) تعطي دلالة واضحة على كفاءة التجارة الخارجية بالمغرب، إذ قدرت نسبة التجارة المنظورة إلى الناتج المحلي الخام حوالي 34.55% خلال عام 1990 لترتفع بعد ذلك إلى 46.07% بعد عشر سنوات ثم بقيت في تزايد مستمر في السنوات الموالية لتبلغ أعلى قيمة لها عام 2012 مقدرة بـ:67.48% ثم انخفضت بعد ذلك إلى 63.39% عام 2014 و59.04% عام 2015، ويعزى هذا التطور الملموس في مؤشر التجارة السلعية إلى الارتفاع المستمر للصادرات من السلع والخدمات خلال نفس الفترة مما ساهم ذلك في تراجع عجز الميزان التجاري، إذ قدرت نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 26.78% عام 2000 لتنتقل بعد ذلك إلى حوالي 31% عام 2005 ثم وصلت إلى أعلى قيمة عام 2012 بـ:34.92%، حيث يوضح الجدول الموالي أهم مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية في المغرب خلال 1990-2015:

الجدول (03) : مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية في المغرب خلال الفترة (1990-2015)

(الوحدة: بالنسبة المئوية)

المؤشرات	1990	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم التجارة السلعية / PIB	34.55	46.07	51.29	57.01	65.03	67.48	62.87	63.39	59.04
صادرات السلع والخدمات/PIB	24.55	26.78	30.91	32.23	34.70	34.92	32.77	34.33	34.29
واردات السلع والخدمات/PIB	30.06	32.37	40	43.01	48.72	50.19	47.24	46.84	42.08
مؤشر التغطية	61	64	54	50	49	48	48	52	58
مؤشر الإنفتاح التجاري	54.62	59.16	67.91	75.24	83.42	85.12	80.02	81.17	76.37

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات:

-قاعدة بيانات البنك العالمي (DATABAES of BM)

- التقارير السنوية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Unctad) لعام: 2013،2014،2015

تشير البيانات الصادرة من التقارير السنوية لبعض الهيئات الدولية سيما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية قد عرفت تذبذبا خلال السنوات الماضية وذلك تبعا للوقائع الاقتصادية التي شهدها كل بلد وتحسن أو تدهور بعض المؤشرات الرئيسية التي تؤثر إيجابا أو سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي، ولعل البلدان المعنية بالدراسة هنا قد سجلت مستويات محسوسة بفضل ما توفره من مزايا وسياسات تدعم بها البيئة الملائمة لأولويات وتفضيلات رأس المال القادم من الخارج، حيث نلاحظ من خلال الجدول الموالي أن التدفقات الواردة إلى الجزائر قد بلغت 40 مليون دولار عام 1990 لترتفع إلى 270 مليون دولار أمريكي وهي الفترة التي جاءت عقب الإصلاحات النقدية والمالية التي تبنتها الجزائر في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات الوطنية وفتح المجال أمام رأس المال الأجنبي، ونلاحظ أن التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال عام 2000 ارتفعت بأربع أضعاف تقريبا في غضون سنة واحدة لتصل إلى 1113 مليون دولار أمريكي مقابل 280 مليون دولار عام 2000، حيث يوضح الجدول الموالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من البلدان المعنية بالدراسة خلال الفترة 1990-2014:

الجدول (04): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة لكل من الجزائر و المغرب و تونس (1990-2014)

(الوحدة:بالمليون دولار)

السنوات	الجزائر	المغرب
1990	40	165
1996	270	322
2000	280	422
2001	1113	2807
2002	1065	481
2003	638	2314
2004	882	895
2005	1145	1654
2006	1888	2449
2007	1743	2805
2008	2632	2487
2009	2754	1952

2010	2301	1574
2011	2580	2568
2012	1499	2728
2013	1693	3298
2014	1507	3561
2015	-584	3255
2016	1546	2322

المصدر :.UNCTAD,WIR,2013,2014,2015,2016

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التدفقات الواردة إلى الجزائر سجلت تزايد مستمر خلال السنوات 2004 و2005 و2006 أين بدأت المؤشرات الاقتصادية الكبرى تشهد تعافي في الأرقام بسبب زيادة الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط، محققا بذلك فوائض مالية مكنت الدولة من تبني سياسات اقتصادية توسعية مالية ونقدية، قصد مواصلة البرامج التنموية لإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو متزايدة، ولقد سجلت سنة 2009 مستوى قياسي من حيث التدفقات الواردة حيث قدر مستواها حوالي 2754 مليون دولار لتنخفض بعد ذلك في السنوات الموالية لتصل إلى 1499 مليون دولار عام 2012 ثم 1507 مليون دولار عام 2014. و يرجع الاقتصاديين سبب تباطؤ وانخفاض مستوى التدفقات الواردة إلى الظروف الدولية التي أثرت سلبا على حركية الاقتصاد العالمي كالأزمة المالية الأخيرة لعام 2008 التي أظهرت نتائج معكوسة على أغلب المؤشرات المالية وعلى موازين مدفوعات الدول من جهة، ومن جهة أخرى صرامة التشريعات الوطنية في مجال الاستثمار وملكية المشاريع الإنتاجية، إذ حددت ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع في حدود 49% وتبقى51% الباقية للمشاركة الوطنية مما ساهم ذلك في تراجع المشاريع الاستثمارية الأجنبية الواردة باعتبار أن المستمر الأجنبي يسعى إلى تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح في ظل الفرص المتاحة واتساع السوق المحلي و أن الشريك الوطني لا يرقى إلى متطلبات الجودة العالمية لتبقى فرص النجاح غير مؤكدة.

ولقد أظهرت الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه أن المغرب سجل مستويات عالية من حيث التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالجزائر، رغم صغر المساحة إلا أن اجمالي التدفقات الواردة قد بلغ عام 1990 حوالي 165 مليون دولار حوالي 3 أضعاف مما استقطبته الجزائر خلال نفس السنة لترتفع بعد ذلك مباشرة إلى 422 مليون دولار عام 2000، والملاحظ من ذلك أن هذه التدفقات عرف استقرار شبه مستمر إلى غاية عام 1997 أين سجلت مستوى زيادة قدر بـ:181% مقارنة بالسنة السابقة بسبب عديد عمليات الخوصصة التي تم مباشرتها في القطاعات المتعددة، ولنذكر على سبيل المثال خوصصة كل من (SAMIR et SCP) وهما شركتين تشتغلان في تكرير البترول لفائدة مجموعة (Corral Petroleum) السعودية بقيمة 3157.5 مليون درهم لـ SAMIR و425.7 مليون درهم لشركة SCP، ويترجم هذا التحسن في التدفقات أيضا بسبب فتح رأس مال البنك المغربي للتجارة الخارجية (BMCE) بقيمة 744.3 مليون درهم وبنسبة 10.85% من رأسمال البنك[17]، كما سجلت السنة الموالية 1998 تراجعا من حيث التدفقات الواردة بسبب غياب عمليات الخوصصة، لترتفع من جديد هذه التدفقات إلى 2807 مليون دولار عام 2001 باعتبار أن عمليات الخوصصة خلال نفس السنة قد مثلت حوالي 70% من إجمالي التدفقات الواردة، والشكل الموالي يوضح نسبة مساهمة عمليات الخوصصة من إجمالي التدفقات الواردة إلى المغرب خلال الفترة 1993-2009:

الشكل(01):نسبة مساهمة عمليات الخوصصة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب خلال الفترة 1993-2009

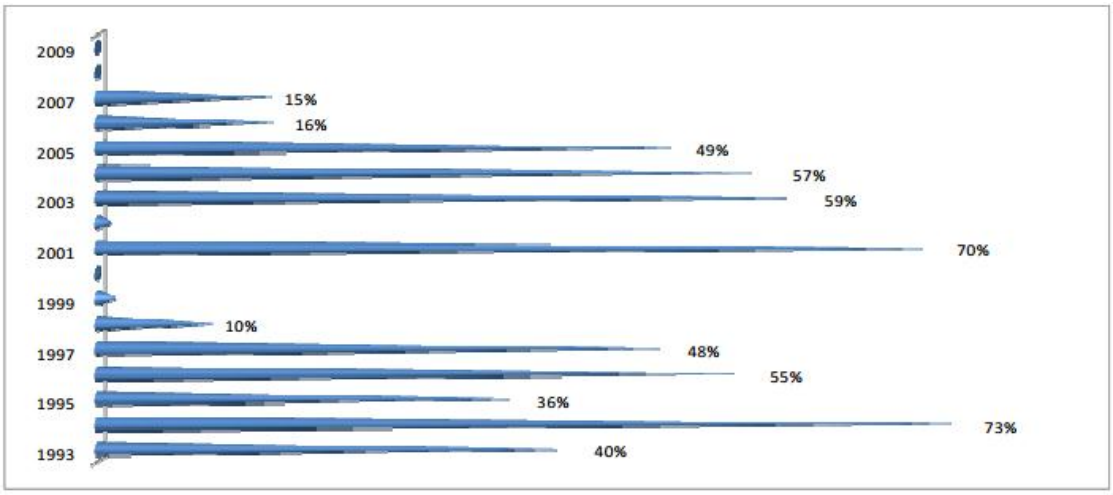

المصدر: OUMAMA Bouabdi, OP.CIT,P177.

لقد واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى المغرب نموها خلال السنوات الخمس الأخيرة ابتداء من عام 2009 حيث قدرت بـ:1952 مليون دولار لترتفع إلى 2568 مليون عام 2010 ثم بلغت أعلى مستوى عام 2014 بقيمة إجمالية قدرت بـ:3561 مليون دولار وهي أكثر من ضعف التدفقات الواردة إلى الجزائر خلال نفس السنة.

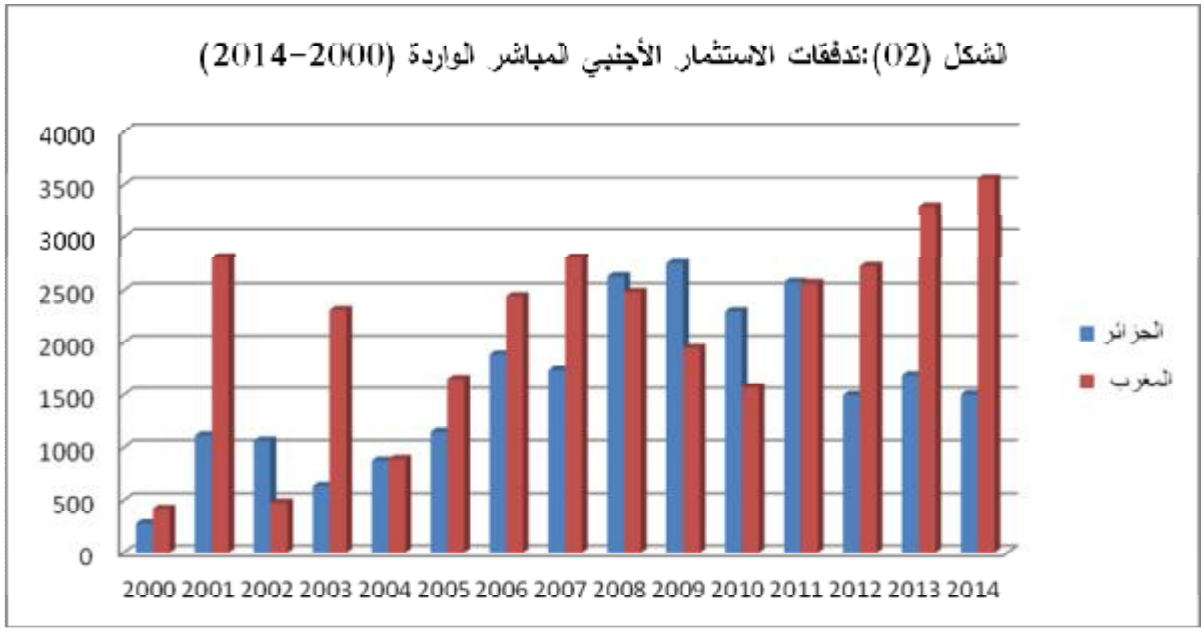

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للاستثمار الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للسنوات 2013،2014،2015،2016.

وتشير قاعدة بيانات (FDI Markets) التابعة لمؤسسة (Financial Times) أن الجزائر استقطبت خلال الفترة مابين يناير 2003 وماي 2015 حوالي 375 مشروعا من الاستثمارات الأجنبية جديدة من نوع (Greenfield) يتم تنفيذها من قبل 306 شركة عربية و أجنبية، حيث أشارت التقديرات على أن الكلفة الإجمالية لهذه المشروعات بلغت نحو 68 مليار دولار مع توظيف ما يقارب 93 ألف عامل[18]، حيث يوضح الجدول التالي أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2015:

الجدول (05): أهم 10 دول مستمرة في الجزائر خلال الفترة جانفي 2003- ماي 2015

الترتيب	الدولة	عدد الشركات	عدد المشروعات	التوظيف	مليون دولار
01	الإمارات	25	26	11561	15280
02	إسبانيا	20	24	6702	7860
03	فرنسا	62	81	10011	5950
04	فيتنام	2	02	1999	4743
05	سويسرا	7	12	5874	4538
06	مصر	9	11	7350	4178
07	المملكة المتحدة	18	24	2033	3738
08	الولايات المتحدة	31	34	3211	3303
09	الصين	12	12	9566	2658
10	لوكسمبورغ	1	3	4349	2447

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2015، ص119

تشير بيانات الجدول أعلاه أن الإمارات استحوذت على المرتبة الأولى من حيث تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر بحصة إجمالية قدرت بـ:15280 مليون دولار خلال الفترة 2003-2015 و ذلك 26 مشروع تم من خلاله توظيف حوالي 11561 عامل، لتأتي إسبانيا في المرتبة الثالثة بحصة :7860 مليون دولار استفادت منها البلاد بتوظيف 6702 عامل، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب فرنسا بـ:62 شركة و81 مشروع حققت بذلك ما قيمته 5950 مليون دولار، ولقد صنفت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثامنة بعد المملكة المتحدة بحصة إجمالية قدرت حوالي 3303 مليون دولار متبوعة بالصين في المرتبة التاسعة بقيمة 2658 مليون دولار وبتوظيف قدر حوالي 9566 عامل.

وفي نفس السياق، أوضحت ذات البيانات الصادرة عن مؤسسة (Financial Times) أن المغرب نجح في استقطاب استثمارات جديدة من نوع Greenfield بقيمة 56 مليار دولار خلال المرحلة 2003-2015، حيث مثلت هذه القيمة حوالي 728 مشروع تم تنفيذها من قبل 582 شركة عربية وأجنبية، وعلى صعيد التوزيع الجغرافي تعتبر فرنسا أول بلد مستثمر في المغرب، حيث انخفضت حصتها من إجمالي التدفقات الواردة من 43.1% مابين 2000 و2007 إلى 39.2% ما بين 2008 و2013[19]، أما إذا أخذنا بعين الاعتبار الفترة الممتدة من 2003 إلى 2015 فإن الإمارات العربية هي التي تصدرت قائمة أهم الدول المستمرة في المغرب بحصة إجمالية قدرت حوالي 11693 مليون دولار محدثة بذلك 21120 منصب شغل تلتها في المرتبة الثانية فرنسا بحصة 11639 مليون دولار ساهمت في إحداث 47997 منصب شغل عن طريق 220 مشروع، وتعتبر إسبانيا ثالث أكبر بلد مستثمر في المغرب بسبب الموقع الجغرافي بين الدولتين بقيمة قدر مستواها حوالي 9000 مليون دولار عن طريق 121 شركة قامت بإنشاء 220 مشروع، في حين صنفت الولايات المتحدة في المركز الرابع بتدفقات واردة قدرت خلال نفس الفترة بـ: 3108 مليون دولار، فرغم بعد المسافة بين البلدين إلا أن الولايات المتحدة تبقى شريك هام بالنسبة للمغرب خاصة بعد إمضاء اتفاق التبادل الحر في أفريل 2004 والذي دخل حيز التنفيذ عام 2005 مما ساهم ذلك إيجابيا في تدفق الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من التفكيك الجمركي.

الخاتمة:

من خلال الورقة البحثية هذه تبين أن الجزائر تبنت ترسانة من التشريعات القانونية قصد تصحيح المسار الاقتصادي في ظل الظروف التي شهدها الاقتصاد الوطني، حيث جاء قانون النقد والقرض ليجسد نية الدول في التوجه نحو اقتصاد السوق وتبني سياسة الانفتاح التجاري ولو جزئيا بتكريس مجموعة من الضوابط في مجال الاستثمار والتجارة والبنوك، مع إلغاء إجراءات الاحتكار المعمول بها من طرف الدولة وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي، وقد أوكلت مهمة تنظيم التجارة الخارجية لعدة هيئات تم استحداثها بموجب عدة قوانين، وفي ذات السياق تبنت الدول المجاورة إصلاحات هيكلية لتفعيل ديناميكية النمو والاستفادة من مزايا تدفقات رأس المال الأجنبي، حيث تم تدعيم هذا الخيار بعدة اتفاقيات شراكة ثنائية ومتعددة الأطراف أعطت نقلة نوعية في قطاع التجارة الخارجية.

احتل المغرب المرتبة الأولى في مجال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة مقارنة بالجزائر وفقا لإحصائيات الهيئات الدولية المكلفة بالاستثمار، حيث بلغت أعلى قيمة لها عام 2014 وهي أكثر من ضعف ما استقطبته الجزائر في نفس العام، في حين شهدت هذه التدفقات تراجعا ملحوظا في الجزائر مباشرة بعد عام 2009، حيث يرجع الاقتصاديين سبب تباطؤ وانخفاض مستوى التدفقات الواردة إلى الظروف الدولية التي أثرت سلبا على حركية الاقتصاد العالمي كالأزمة المالية الأخيرة لعام 2008 التي أظهرت نتائج معكوسة على أغلب المؤشرات المالية وعلى موازين مدفوعات الدول من جهة، ومن جهة أخرى صرامة التشريعات الوطنية في مجال الاستثمار وملكية المشاريع الإنتاجية، إذ حددت ملكية المستثمر الأجنبي للمشروع في حدود 49% وتبقى 51% الباقية للمشاركة الوطنية مما ساهم ذلك في تراجع المشاريع الاستثمارية الأجنبية الواردة باعتبار أن المستمر الأجنبي يسعى إلى تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح في ظل الفرص المتاحة واتساع السوق المحلي وأن الشريك الوطني لا يرقى إلى متطلبات الجودة العالمية لتبقى فرص النجاح غير مؤكدة.

هوامش البحث:

[1] -Krugman,P et al, Économie internationale ,Pearson Education,9e edition,France,2012,p210.

[2] -J.R.MARKUSEN, Multinationals, Multi-plant economies and the gains from trade,Journal on international economic,16 (3-4),1984,pp205-226.

[3] -S.L.Brainard, An empirical assessment of the proximity concentration trade-off between multinational sales and trade, America Economic review ,87 (4),1997,pp520-544.

[4] -J.R.MARKUSEN and A.J.VENABLES , The role of multinational firms in the wage-gap debat, Review of internatioanl economics ,5 (4),1996,pp 435-451.

[5] - Raphaël Chiappini, Investissement direct à l'étranger et performance à l'exportation, Revue française d'économie, Volume XXVIII,2013 (3),pp 119-164.

[6] - Jean-Louis Mucchielli, Severine Chédor, Isabelle Soubaya, Investissement direct à l'étranger des firmes multinationales Françaises et relations commerciales avec leurs filiales, Revue économique, Vol.51, N^0 3,Mai 2000, pp 747-760.

[7] - BLONIGEN B.A, In Search of Substitution between Foreign Production and Exports, NBER, Working Paper Series, n^0 7154, juin,1999, p45.

[8] - ROBERTS M., TYBOUT J. The Decision to Export in Columbia: An Empirical Model of Entry with Sunk Costs , American Economic Review, 87 (4),1997, pp 545-564.

[9] - BERNARD A, JENSEN J.B. Exceptional Exporter Performance: Cause, Effect or Both ?, NBER Working Paper n^0 6272.1997.

[10] - Mehdi Abbes, L'ouverture commerciale de l'Algérie : apports et limites d'une approche en terme d'économie politique du protectionnisme, Revue Tiers Monde, Armand Colin, 2012, p10.

[11]- طالب دليلة، قياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2012، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، العدد الرابع، الجزء الثاني، سبتمبر2015، ص146.

[12]- فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11،2012، ص113.

[13] -Ministère de l'économie et des finances du Maroc : Direction des études et des prévisions financières, La politique commerciale extérieure du Maroc : une esquisse d'appréciation, Mai 2008, p03.

[14]- الوزارة المنتدبة لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلفة بالتجارة الخارجية، الامتيازات التي توفرها اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب، ماي 2015، ص ص9-10

[15]- زعباط عبد الحميد ،الشراكة الأورو- متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص62.

[16]- سمينة عزيزة، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مجلة الباحث ، العدد 09،2011، ص156.

[17] - OUMAMA Bouabdi, libéralisation financière et investissement direct à l'étranger : un modèle de financement qui s'impose pour le développement économique des PED : Cas du Maroc, thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Toulon, France,2014, p256.

[18]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2015، ص118.

[19] - Nations Unies , Commission économique pour l'Afrique : Profil de pays-Maroc :2015, premier tirage en 2016,p12.